



البحث

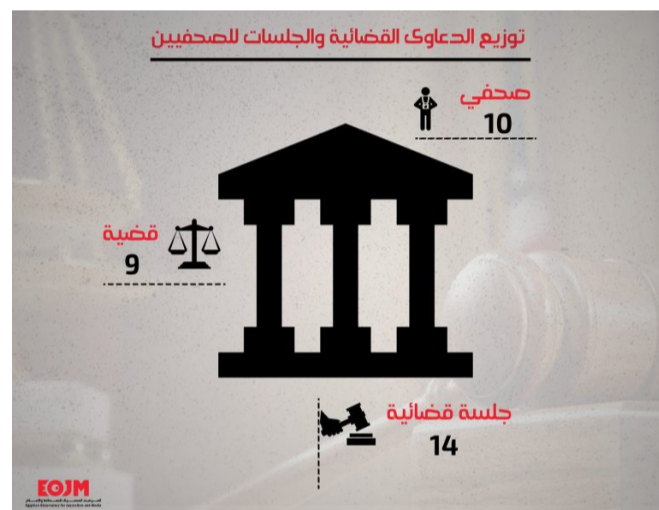
الرئيسية | برامجنا | الأخبار | بيانات التقارير الإعلامية | ذاكرة الصحافة | ضحايا الصحافة | فعاليات | مشاريع قوانين | منح وتدريبات | عن المؤسسة



## ملخص الدعم القانوني للصحفيين خلال شهر يوليو 2018 (تقرير)

في هذا التقرير نلقي الضوء على أبرز المحاكمات والتحقيقات والادعاءات التي وجهت إلى الصحفيين خلال شهر يوليو 2018، والتي تابعتها الوحدة القانونية بمؤسسة "المركز المصري للصحافة والإعلام"، عن طريق الدعم القانوني المباشر وحضور الجلسات، والمتابعة الإعلامية والتنسيق مع محامي الصحفيين، جاء ذلك في قضايا تم النظر فيها خلال 14 جلسة، ومحاكمة 10 صحفيين في قضايا مختلفة، ولم يكن هناك أي أحكام سوى صدور حكم بتأييد حبس صحفي قد سبق وتم الحكم عليه وتمركزت تلك القضايا بمحافظة القاهرة والجيزة.

توزيع الدعاوى القضائية والجلسات للصحفيين خلال شهر يوليو 2018



جاء إخلاء السبيل أبرز ما حدث، حيث أخلت نيابة شمال الجيزة الكنية، سبيل "مجدي، الجلال" رئيس تحرير مجموعة "أرنا للصحافة والإعلام"، بعد الاستماع لأقواله في بلاغ يتهم موقع مصرأوي، أحد المواقع الإلكترونية للمجموعة بنشر أخبار كاذبة، وذلك بكفالة تقدر بـ 5 آلاف جنيه.

وقد أخلت النيابة مسبقاً سبيل سامي مجدي، مدير التحرير، ومحمد مكاي، مسؤول النشر، بكفالة 10 آلاف جنيه لكل منهما على ذمة التحقيقات، في ذات القضية المتهم بها مجدي الجلال.

ويعود ذلك حينما نشر موقع مصرأوي خبراً في الحادي عشر من ديسمبر الماضي حول "تحذير السفارة الأمريكية في القاهرة لرعائها في مصر من احتمالية وقوع هجمات إرهابية"، ويأدر موقع مصرأوي على الفور بخذف الخبر، ونشر كذلك نفي السفارة الأمريكية والجهات الأمنية.



لم تكن تلك الكفالات الوحيدة كضريبة على العمل الصحفي، فهناك من دفع الكفالة ولم يحظ بالحرية، كرتين موقع مصر العربية "عادل صبري"، حيث قررت الدائرة 22 جنابات المنعقدة بمحكمة التجمع الخامس في بداية الشهر، قبول الاستئناف المقدم منه وإخلاء سبيله بكفالة قدرها 10 آلاف جنيه مصري، وبعد دفع الكفالة في اليوم التالي تم تبليغ فريق الدفاع، بأنه مطلوب بنياية أمن الدولة للتحقيق معه. وبالتوجه للنيابة تم التحقيق معه على ذمة القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن دولة، على خلفية الانضمام لجماعة أسست على خلاف أحكام الدستور والقانون ونشر أخبار كاذبة، لتقرر النيابة حبسه وتسكمل معه التحقيق، ويصدر القرار بحبسه 15 يوماً على ذمة التحقيقات وتستمر التجديدات.

توزيع الدعاوى القضائية ضد الصحفيين وفقاً للقرارات والأحكام :





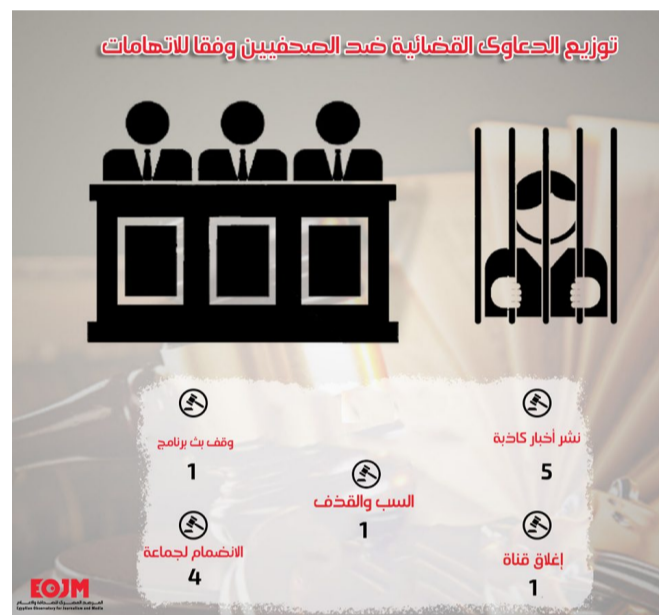
وعلى نفس النهج؛ جددت الدائرة 28 جنایات، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة، حبس الصحفي "هكتور ووليان" 45 يوماً، وقد أثبت فريق الدفاع إضراب الصحفي عن الطعام بمحضرة الجلسة.

ويذكر أن "ودنان" أجرى حواراً صحفياً لصالح موقع "هاف بوست"، في 11 فبراير الماضي، مع المستشار "هشام جنية"، نشر خلالها إساءات على لسان "جنية" خاصة بالمؤسسة العسكرية، وألقت قوة أمنية القبض عليه بمنطقة المنيب، وتم التحفظ عليه لحين التحقيق معه.

وأما الصحفيين حمدي الزعيم، محمد حسن، كانوا الأبعد حظاً بتأييد المحكمة إخلاء سبيلهم بتدابير احترازية واستمرارها لمدة 3 أيام في الأسبوع، ويذكر أنه بالشهر الماضي أخلت الدائرة 21 سبيلهما بالتدابير الاحترازية، وإزامهما بالذهاب لقسم الشرطة ثلاث مرات أسبوعياً.

ويعود التحقيق معهم وحبسهم احتياطياً، منذ أن تم إلقاء القبض عليهم ومعهم "أسامة البشيتي" الصحفي بـ"وكالة بلدي الإخبارية" يوم 26 سبتمبر 2016، أثناء قيامهم بتصوير تقرير صحفي يحيط نقابة الصحفيين في وسط البلد، ووجهت لهم النيابة اتهامات بالانضمام لجماعة أسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، والترويج لأخبار كاذبة، والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، والدعوة للتظاهر بدون ترخيص.

توزيع الدعاوى القضائية ضد الصحفيين وفقاً للاتهامات خلال يوليو 2018 :



وما زالت هناك عدة قضايا متداولة لم تطو صفحاتها، ونذكر منها القضية المقامة لعلق مكتب قناة "بي بي سي BBC" حيث قررت الدائرة 12 متأنف مستعجل القاهرة المنعقدة بمحكمة عابدين، تأجيل نظر الدعوى المقامة من محمد حامد المحامي لإغلاق مكتب الـ "بي بي سي" بالقاهرة لجلسة ١٢ سبتمبر 2018 للإطلاع وتقديم المذكرات.

وكانت محكمة الأمور المستعجلة، قد قضت مسبقاً بعدم الإختصاص بنظر الدعوى، بحسب ما أفاد المحامي محمد حامد، لمؤسسة "المرصد المصري للصحافة والإعلام"، أن "بي بي سي" في مصر ينشر تقارير مفبركة، تحمل أكاذيب وإساءات من شأنها تهديد الأمن والسلام العام.

وكذلك دعاوى أخرى قد حازت للحكم حيث قررت محكمة جنایات الجزرة، حجز الدعوى المقامة على الإعلامي "يوسف الجبيني"، للحكم في البلاغات المقدمة من المستشار أحمد الزند، ضده، بتهمه بالسب والقذف وإهانة السلطة القضائية، لجلسة 26 سبتمبر المقبل.

وكان وزير العدل الأسبق تقدم بثلاثة بلاغات للنائب العام المستشار "نبيل صادق"، ضد الإعلامي "يوسف الحسيني"، يتهمه فيهم بإهنته، ونشر أخبار كاذبة من شأنها تضليل الرأي العام، من خلال ثلاث حلقات منفصلة من برنامجه الذي يقدمه على قناة "ontv" القضائية.

توزيع الدعاوى القضائية وفقاً لنوع الدوائر القضائية :



وكذلك قررت الدائرة 28 جنایات، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة، برئاسة المستشار حسن فريد، مد أجل النطق بالحكم على "شفيق كان" وبعض المتهمين في القضية المعروفة إعلامياً بـ "فض اعتصام رابعة العدوية" لجلسة 8 سبتمبر المقبل، والجدير بالذكر أن المحكمة أصدرت حكمها بإحالة أوراق 75 متهم إلى فضيلة المفتي، وتأجيل النطق بالحكم لباقي المتهمين.

يذكر أن قوات الأمن قد ألقت القبض على "شوكان" في أغسطس 2013، أثناء تصويره عملية فض اعتصام رابعة العدوية، ليتم حبسه بعدها احتياطياً بتهمة الانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين، والاشتراك في اعتصام مسلح.

واستمر الأمر لسلسلة التأجيلات المستمرة، فقد أجلت محكمة القضاء الإداري، المنعقدة بمجلس الدولة، حكمها في الدعوى المقامة من المحامي "طارق العوضي"، التي يطالب فيها بمنع رئيس نادي الزمالك، مرتضى منصور، من الظهور في وسائل الإعلام، ووقف بث برنامج "علي صيدو هليلي" للإعلامي "أحمد موسى"، لجلسة 21 أكتوبر المقبل.

ويذكر أن الدعوى أقامها طارق محمود، المحامي، وأودعها برقم 5033 لسنة 72 قضائية، واختصم فيها رئيس الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة، ورئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة الإعلامية، ورئيس مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتلفزيون، ورئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام.

وبنهاية الشهر، أيدت محكمة جنح السيدة زينب، حبس الصحفي "جدي الزعيم" لمدة ثلاث سنوات في القضية المعروفة إعلامياً بـ "صحفيين المشرحة"، وذلك على خلفية اتهامه بنشر أخبار كاذبة، والانضمام لجماعة أسست على خلاف أحكام

وحسب ما أفاد عمرو محمد، محامي الشبكة العربية لحقوق الإنسان، أن محكمة جناح السيدة زينب قضت بالأمس الموافق 30 يوليو 2018 ، بتأييد حبس الصحفي حمدي الزعيم، لمدة ثلاث سنوات في القضية المعروفة إعلامياً بقضية "صحفيين المشرحة"، وذلك على خلفية التهامه بنشر أخبار كاذبة، والانضمام لجماعة أسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، ويُذكر أن قوات الأمن قد قامت بالقبض على الصحفي وزملائه من أمام مشرحة زينب، أثناء تغطيتهم الصحفية لوصول جماهير أعضاء جماعة الإخوان المسلمين الذين تم قتلهم بمدينة السادس من أكتوبر عام 2015، ليصدر حكم غيابي في يناير 2016 بالسجن 3 سنوات.

وتمركزت جميع الدعاوى القضائية في محافظتي القاهرة والجيزة :



#### مشاركه في

[Pinterest](#)
[LinkedIn](#)
[Twitter](#)
[Facebook](#)